وفاز مرشحو الحركة النقابية في كثير من البلديات في الضفة، وتولّى العديد من الشخصيات الوطنية رئاسة بلديات كبرى في الضفة، كما في مثال نابلس والخليل. وقد جاءت معركة انتخابات البلدية بعد معركة هامة شهدتها الارض المحتلة في آذار (مارس) ١٩٧٦، وهي معركة الارض التي اشترك الفلسطينيون، بمختلف مناطقهم وفئاتهم، فيها دفاعاً عن عروبة الارض ووقوفاً في مواجهة عمليات الاستيلاء والتهويد.

○ سجلت سنوات السبعينات تصدي الحركة الشعبية الفلسطينية، وضمنها العمّال وحركتهم النقابية، لمشروع الادارة المدنية التي بدأ الاحتلال مهمة القيام في تطبيقها، مترافقة مع روابط القرى التي أُنيط بالرموز العميلة للاحتلال مهمة القيام بها، استكمالاً لدور يهدف الى اخضاع الحركة الشعبية وتكريس الاحتلال. وقد سجلت السنوات التالية فشلاً ذريعاً للمشروعين، الادارة المدنية وروابط القرى.

○ تجلّت الانعكاسات المباشرة لنهوض الحركة الجماهيرية في الارض المحتلة على الصعيدين، العمالي والنقابي، في قيام العمال والقادة النقابيين بأحياء النقابات التي جمّدها الاحتلال، وتنظيم العمّال في صفوفها، بمن في ذلك العاملون منهم في المشاريع الاسرائيلية، من اجل الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم السياسية والاقتصادية. ووفقاً لذلك، تمّ عقد العديد من المؤتمرات النقابية والانشطة لمواجهة مشاريع تصفية القضية الفلسطينية في أواخر السبعينات، والتي كان من ابرزها اتفاقيتا كامب ديفيد وما تضمّنتاه.

○ لقد توّجت الحركة العمالية ونقاباتها نهوضها في احباط الامر العسكري الاسرائيلي الرقم ٨٢٥، والقاضي بتعديل المادة ٨٣ من قانون العمل الصادر في شباط (فبراير) ١٩٨٠، التي تتضمن تدخلاً في شؤون الحركة النقابية لمنع ترشيح القادة الوطنيين للمواقع القيادية في النقابات، في محاولة لافراغ العمل النقابي من مضمونه الكفاحي. وتبع ذلك قيام الحركة النقابية، العام ١٩٨١، بخوض معركة ضد محاولة الاحتلال فصل نقابات القدس عن الجسم النقابي الفلسطيني في الداخل، وهو ما تضمّنه كتاب ضابط العمل في الادارة العسكرية، في حزيران (يونيو) ١٩٨١. ولكن الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة اتخذ قراراً، في تموز (يوليو) ١٩٨١، رفض فيه محاولات سلطات الاحتلال، مؤكداً ان القدس جزء لا يتجزأ من الارض المحتلة، وان نقاباتها تشكل جزءاً من الاتحاد العام لنقابات العمال.

○ كما هو معروف، ان سياسة القمع الاسرائيلية دخلت حيّزاً جديداً في الثمانينات، حيث أخذت حكومة الليكود، ووزير الدفاع فيها، اريئيل شارون، تطبيق سياسة «القبضة الحديدية» في الضفة والقطاع، بهدف اخضاع الحركة الشعبية المناهضة للاحتلال. وقد تابعت هذه السياسة فصولها في ظل حكومة شراكة الليكود مع العمل بعد الكنيست الحادي عشر، في العام ١٩٨٤، وما تلاها. واذا كانت هذه السياسة لم تؤد الى تحقيق هدفها في اخضاع الحركة الشعبية الفلسطينية، فانها زادت نهوض هذه الحركة ضد الاحتلال؛ وبدا ذلك، بوضوح، في محاولة الحركة العمالية والنقابية اخذ زمام المبادرة وعقد مؤتمرات للهيئات النقابية في الضفة والقطاع، كان أبرزها عقد المؤتمر العام الاول لكتلة الوحدة العمالية في تموز (يوليو) ١٩٨٥، فبادرت السلطات الى منع عقد المؤتمر؛ وبعد هذا اعتقلت قادة كتلة الوحدة العمالية.